

Distr.: General
14 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 14 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

وأنا أكتب إليكم، يتعرض الأطفال الفلسطينيون للقتل، والإصابة بجروح، والتيتيم والصدمة في عدوان إسرائيلي همجي على المدنيين يرتكب في وضح النهار في انتهاك صارخ لكل قاعدة من قواعد القانون الإنساني وكل معيار من معايير اللياقة والأخلاق الإنسانية.

ولكن، وعلى الرغم من نداءاتنا المتكررة ومناشداتنا البلدان والشعوب من جميع أنحاء العالم، لا يزال مجلس الأمن مشلولاً، حيث فشل في الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وحماية أرواح المدنيين الأبرياء.

وحتى اليوم، أسفر العدوان العسكري الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة، الذي بدأ في 10 أيار/مايو، عن مقتل 122 فلسطينياً، من بينهم 31 طفلاً و 19 امرأة، وجرح أكثر من 830 شخصاً. وكان أربعة من الأطفال الذين قتلوا من أطفال لاجئي فلسطين، وكانوا جميعهم دون سن الثانية عشرة ومن الطلاب في مدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهم من عائلة واحدة، شقيقان واثان من أبناء عمومته. وفي الضفة الغربية اليوم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 6 فلسطينيين وجرحت أكثر من 100 آخرين في اعتداءات عنيفة على المتظاهرين في مختلف المدن والقرى.



وبدلاً من الاحتفال بعيد الفطر، تقوم الأمهات بدفن أطفالهن، ويدفن الأطفال آباءهم وأمهاتهم، وتدمر الأسر، وكان من بين القتلى 13 شخصاً قتلوا في تججير يوم أمس، من بينهم امرأة حامل وزوجها وأطفالهما الأربعة و 5 أشخاص آخرين من الأقارب، في مشاهد مروعة تذكر بالحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2014، التي أدت إلى مقتل العديد من الأسر بأكملها.

وعلى الرغم من السرد القاسي الذي نشر في سياق قيام إسرائيل بتجريد الشعب الفلسطيني إنسانيته وتبشيع صورته بصورة مستمرة، فإن ثمة من يحزن على هذه الأرواح البشرية، وثمة دموع تتهمر، وألم يعصر الفؤاد، وأرواح تدمر إلى الأبد. وهناك أرواح كثيرة أخرى معرضة للخطر مع بقاء مجلس الأمن صامتا بشكل مخز مع تزايد الانتهاكات حتى كل ساعة، مما يتسبب في المزيد من الموت والدمار.

وحذرت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فورد، قائلة: "وصل الوضع إلى منعطف خطير. وإن مستوى العنف وتأثيره على الأطفال مدمر. ونحن على حافة حرب شاملة. وكما في أي حرب، يعاني الأطفال - كل الأطفال - أولاً وهم يعانون أكثر من الجميع".

ولا شك في أن هذا العدوان العسكري الإسرائيلي المبيت والمتعمد على المدنيين العزل يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وإضافة إلى الهجمات الصاروخية بالطائرات الحربية على غزة، التي تشكل أكبر سجن على وجه الأرض، تحاصره إسرائيل جواً وبراً وبحراً منذ 14 عاماً، بدأت القوات المحتلة غزواً برياً، مما يندز بمزيد من المذابح، إذ يتعهد المسؤولون الإسرائيليون علناً بالقتل والتدمير، باستخدام أكثر الأسلحة فتكاً ضد السكان المدنيين العزل، بما في ذلك الأسلحة التي يحظرها القانون الدولي. ولكن القانون، كما نعلم جميعاً الآن، لا يعني شيئاً لإسرائيل. ومن المؤكد أن استثناء إسرائيل - التي أعفيت من سيادة القانون واسترضيت لعقود من قبل المجتمع الدولي بغض النظر عن جسامة انتهاكاتها - يؤدي إلى هذا الوضع غير القانوني، مما يترك الشعب الفلسطيني تحت رحمة نظام الاحتلال الاستعماري القاسي هذا.

وإضافة إلى قتل وجرح عدد كبير من المدنيين، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً التسبب في التدمير العاشم والمتعمد للممتلكات المدنية، بما في ذلك المنازل، في عقاب جماعي للسكان المدنيين وفي انتهاك خطير آخر لاتفاقية جنيف الرابعة. وقد دمر حتى اليوم أكثر من 500 منزل أو ألحقت أضراراً جسيمة بها، مما أدى إلى تشريد آلاف الأشخاص، مرة أخرى. وإضافة إلى ذلك، ألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية أضراراً بـ 23 مدرسة، وعدة مراكز صحية وعيادات طبية، ومصانع، وطرق، وشبكات كهرباء وغير ذلك من البنى التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك تدمير جميع مقار الشرطة. ومما يذكر أيضاً بعمليات القصف الإسرائيلي السابقة لغزة، أصيبت أربع منشآت تابعة للأونروا في غارات جوية وألحقت بها أضرار.

وفي الوقت نفسه، تتواصل الوحشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك داخل إسرائيل، بارتكاب اعتداءات عنيفة وبغيضة وعنصرية تستهدف المدنيين لمجرد كونهم فلسطينيين. ويواصل المستوطنون المنادون بتفوق اليهود اجتياحهم للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، في الشيخ جراح، وسلوان، والطور ومناطق أخرى، ويرعبون الأسر ويتسببون في إصابات وأضرار في المنازل والممتلكات، بما في ذلك عن طريق تحطيم النوافذ وكسر الأبواب وهم يحاولون الاعتداء على الفلسطينيين في منازلهم.

وتقوم أيضا عصابات المستوطنين الإسرائيليين، التي شجعها العنف الوحشي الذي يمارسه المحتل ضد السكان المحتلين، بمداومة القرى الفلسطينية في أماكن أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي شوارع يافا، وحيفا، واللد ومدن أخرى، يجوب نفس هؤلاء الغوغاء المنادون بتفوقهم الشوارع ويتحرشون بالفلسطينيين ويهزبونهم ويعتدون عليهم، بل ويقومون بإعدامهم خارج نطاق القانون. وهذه هي إسرائيل "الديمقراطية" المزعومة، حيث شرع أكثر من 50 قانونا تتطوي على التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين، الذين لا يتركون دون حماية القانون فحسب، ولكن أيضا دون حماية الشرطة من هؤلاء الغوغاء الناهيين.

وتستمر أيضا الاستفزازات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف بلا هوادة. وانضم إلى المستوطنين المتطرفين أعضاء يمينيون متطرفون إرهابيون في الحكومة الإسرائيلية متحالفون مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في سيل مستمر من الخطاب الملهب للمشاعر والتحريض، مما يهدد بارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني وضد هذا الموقع الأكثر قداسة وينتهك الوضع التاريخي والقانوني الراهن. ومع ذلك، لا يزال مجلس الأمن - على الرغم من الجهود المخلصة التي تبذلها أغلبية أعضائه - عاجزا عن اتخاذ موقف والتكلم في انسجام ضد هذه الجرائم الشنيعة، حيث يعوقه أحد الأعضاء عن النهوض بمسؤولياته في العمل على وقف هذه الاعتداءات ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار وانهيار الوضع. وبدلا من الصمت، ينبغي للمجلس أن يدعو بحزم إلى الوقف الفوري للاعتداءات على المدنيين والممتلكات المدنية، وإلى وقف التحريض ضد المسجد الأقصى وعمليات الاقتحام التي يتعرض لها، وإلى حماية المدنيين.

وينبغي أن تكون الدعوة إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك احترام قرارات مجلس الأمن نفسه، واضحة لا لبس فيها، وليست مستحيلة. وهذا لا يشمل قرارات المجلس بشأن قضية فلسطين من عام 1948 حتى الآن فحسب، ولكن أيضا قراراته السامية بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وحماية العاملين والمرافق في مجال الأنشطة الإنسانية وفي القطاع الطبي، وحماية المواقع الدينية والثقافية. ولكن أيا من هذه القرارات لا يحترم، حتى في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بانتهاكها انتهاكا صارخا ومنهجيا في ازدياد صارخ وسخرية من المجلس وسلطته.

وبدلا من أن يندد المجلس بالأحداث الأخيرة كما لو أنها وقعت في فراغ، ينبغي له أن يفي بقراراته هو ذاته المتعلقة بالحل السلمي للنزاعات وأن يتذكر ويعالج الأسباب الجذرية لهذه الكارثة: قيام إسرائيل، وهي نظام احتلال استعماري، ونظام يمارس الفصل العنصري علنا، منتهكا كل قاعدة من قواعد القانون الدولي، بتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته واضطهاده على نحو لا ينتهي.

ومرة أخرى، ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بواجبه بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن ترك الشعب الفلسطيني دون حماية تحت رحمة سلطة محتلة مدججة بالسلاح. أما الذريعة القائلة بأن لإسرائيل "الحق في الأمن والحق في الدفاع عن نفسها"، في حين يحرم الشعب الفلسطيني من هذين الحقيق نفسيهما، فهي ذريعة مخزية تناقض القانون الدولي والأخلاق الإنسانية.

فما تسعى إسرائيل إلى "الدفاع عنه" هو احتلالها غير القانوني، فهي تصر على سيطرتها على الأرض الفلسطينية وأرواح الفلسطينيين، وإن أمكن، على محوهم أنفسهم، بمن فيهم الأطفال الفلسطينيون. وعندما يردد هذا السرد المشوه عن "الدفاع عن النفس" من جانب من يدعون أنهم أنصار حقوق الإنسان والقانون الدولي، فهو يعطي إسرائيل فعليا الإذن في الاستمرار بجرائمها، متجاهلا أن مصدر كل هذه العلل

هو هذا الاحتلال غير المشروع وأكثر من 70 عاماً من الاقتلاع الإسرائيلي للفلسطينيين وإنكار حقوقهم، ومتجاهلاً عدم التناظر التام في هذه الحالة المتمثلة في محتل ومضطهد ضد شعب محتل ومضطهد. ولا يكشف ذلك النفاق والافتقار الشديد إلى التعاطف فحسب، بل يرقى إلى مستوى التواطؤ.

ويجب أن تكون هناك مطالبة واضحة بإنهاء جميع الاعتداءات والاستقراوات والتحريض وبالاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني. ويجب أن تكون هناك مطالبة بوقف العدوان الإجرامي الإسرائيلي على غزة ووقف جميع الأعمال والتدابير الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك وقف الاستعمار غير القانوني ومخططات التطهير الإثني.

ويجب أن تكون هناك إجراءات ملموسة فيما يتعلق بالمساءلة، على نحو ما يفرضه القانون الدولي ويلزم به، لتحميل إسرائيل وحكومتها وجيشها ومستوطناتها المسؤولية عن جميع جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يعمل الآن لإنقاذ الأرواح البشرية ومن أجل تحقيق العدالة والسلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 716 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 12 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/862-S/2021/461)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم